

نحو تبني ثقافة المرأة المقاولة في الجزائر

Towards adopting the culture of women entrepreneurs in Algeria

د/ بربري محمد أمين، أستاذ محاضر "أ"، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية، جامعة الشلف الجزائر.

كريفار.مراد، طالب دكتوراه، مخبر الانظمة المالية والمصرفية، جامعة الشلف الجزائر.

تاريخ الاستلام	تاريخ المراجعة	تاريخ القبول
13/05/2017	10/06/2017	27/06/2017

مستخلص:

لقد ساعدت العولمة والانفتاح الاقتصادي على زيادة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، واقتحامها عالم الشغل، ولعبت دور بارز في دفع عجلة النمو والتنمية. وفي السنوات الأخيرة برز اهتمام كيبول دور المرأة خارج الإطار التقليدي المعروفة به، خاصة بعد خوضها تجربة المقاولة.

لا يختلف الوضع في الجزائر عن بقية الدول، إذ تمثل النساء فيها طاقات كامنة هامة قررت السلطات الجزائرية إدماجها مهنيًا وتنميتها ومرافقتها والتكفل بها ضمن إطار تشريعي منظم و عليه تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على توجه المرأة نحو المقاولة في الجزائر..

الكلمات المفتاحية: المقاولة النسوية؛ العولمة؛ الإنفتاح الإقتصادي.

تصنيف B54 :L26 :JEL: F68

Abstract:

Globalization and economic openness have helped increase women's participation in economic life, their entry into the world of work, and have played a prominent role in driving growth and development. In recent years, there has been a great deal of interest in the role of women outside the traditional framework, especially after the experience of entrepreneurship.

The situation in Algeria is no different from that of other countries. Women represent important potentials that the Algerian authorities have decided to integrate professionally, develop, accompany and ensure within an organized legislative framework. This study aims to shed light on women's orientation towards entrepreneurship in Algeria.

Keywords: women entrepreneurship; globalization; economic openness.

Jel Classification Codes : B54; L26; F68

مقدمة:

عرفت المقاولاتية النسوية في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا وتشجيع محسوس وهذا بضرورة فتح المجال أمامها لما يمكن أن تقدمه من نتائج إيجابية ومساهمة فعالة في نمو الاقتصاد من خلال تقديم كل الإمكانيات الضرورية للنساء لتمكينهن من إنشاء أنشطتهن الاقتصادية، ولكن على الرغم من كل هذا إلا أن نسبتهما في الجزائر ليست بالمشجعة بالرغم أنه وفي الآونة الأخيرة نلاحظ ارتفاع محسوسا لنسبة المقاولات النسوية في بلادنا إلا أن هذا لا يكفي وبعيد جدا لنقارنه بالإنجازات التي حققت في البلدان الغربية. أو حتى العربية..

المحور الأول: المقاولاتية النسوية (مفاهيم ومقاربات نظرية)

1- مفهوم المقاول والمقاول: يعتبر مفهوم المقاولات من المفاهيم التي تناولتها وجهات نظر متنوعة ودراسات موسعة أفرزت مقاربات متعددة ترتبط أساسا بالمقاول، العنصر الأهم في المقاولات ولهذا فإن تحديد مفهوم هذه الأخيرة متعلق بدرجة كبيرة بتحديد مفهوم المقاول انطلاقا من عدة مقاربات أولاها المقاربة الاقتصادية بالنظر إلى وظائف المقاول الاقتصادية حيث يعرف على أنه: "الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان إنجاز عمل ما أو مجموعة أعمال مختلفة". ثم ومع التطور الذي عرفه الاقتصاد العالمي والمخاطر التي أصبحت تحيط به، تم إدخال عنصر عدم اليقين في تعريف المقاول، ليصبح "الشخص الذي يشتري (أو يستأجر) بسعر أكيد ليبيع (أو ينتج) بسعر غير أكيد".

ويلحق بما سبق دراسات Schumpeter في الموضوع لسنة 1935، والتي اعتبرت المقاول شخصا مبدعا يسعى للتغيير واقتناص الفرص واستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة تبرز قدرته على الإبداع والابتكار (دباح نادية 2012، ص ص 15 ، 17)

أما المقاربة السلوكية فركزت على دراسة خصائص المقاول التي تدعوه للجوء إلى المقاولاتية فهي مقارنة نفسية وديموغرافية حاولت التمييز بين خصائص ومميزات سلوك المقاول مقارنة ببقية الأعوان الاقتصاديين والتي تخلق عنده الحاجة إلى الإنجاز والتميز وكذا تأثيرات الوسط الاجتماعي والمسار المهني الذي يكسبه جملة من الصفات تدفعه إلى اتخاذ قرار دخول عالم المقاولاتية.

والمقاربة الثالثة هي المقاربة المرحلية التي تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن في تحليل مختلف المتغيرات التي تسمح بنشوء المقاولة وسير نشاطها أي الاهتمام بما يقوم به المقاول لإنشاء مقاولته ضمن محيط متغير ومتعطش للتغيير والإبداع باستمرار بدلا من الاهتمام بدوافع المقاول لدخول هذا المجال دون إهمال أهمية هذا الجانب في اختيار مزاولة المقاولة، وبالتالي فهذه المقاربة تتجاوز محدودية المقاربات السابقة من خلال الإلمام بجوانب عدة متعلقة بالمقاول مجتمعة بدل حصر الدراسة والتضييق عليها من خلال تناول بعد واحد فقط منفصل بشكل تام عن بقية الأبعاد الأخرى.

إن تعدد الاتجاهات التي تناولت مفهوم المقاول أدى بدوره إلى تعدد مفاهيم المقاولة؛ فيعرفها FAYOL على أنها: "حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم الأكادة أي تواجد الخطر والتي تدمج فيها أفرادا ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي" (بن الطاهر حسين، خدري توفيق 2013 ، ص 5) وتعرف أيضا على أنها: "مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك الشخص لميول مقاولانية إلى غاية تبني السلوك المقاولاتي ويتوسط هذه المراحل مرحلة اتخاذ قرار التوجه المقاولاتي الذي يعرف بأنه إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة وذلك في ظل ظروف معينة" (قريشي يوسف ، سلامي منيرة 2010 ، ص 60).

وعليه فإن المقاولة هي إنشاء مؤسسة جديدة غير نمطية تبحث عن استغلال الفرص والموارد غير المستغلة أو غير المثمنة تتميز بالإبداع والبحث عن التغيير والعمل على تقديم منتج أو خدمة مختلفة مبتكرة وجديدة اعتمادا على المبادرة الفردية للمقاول ورغبته في تجسيد أفكاره وجعلها واقعا ملموسا مع التأكيد على محيط تميزه حالة من عدم اليقين والتأكد.

2- المرأة المقاولة ودخول عالم الشغل والأعمال: أخذ دخول المرأة عالم الشغل ومساهمتها الاقتصادية حيزا من النقاش خصوصا بعد أن عكفت العديد من الهيئات والأطراف الناشطة في مجال حقوق المرأة على تغيير موقعها في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات وأصبح بإمكانها دخول العديد من المجالات الاقتصادية على محدوديتها نظرا لبعض المعوقات التي تحول دون اكتمال مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتمكينها من التطور وبلوغ درجة هامة من التحكم في الموارد المتاحة بعيدا عن تمييز النوع الاجتماعي.

وتعرف المرأة المقاتلة على أنها: "المرأة التي تمتلك روح المبادرة والمخاطرة وتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم والإدارة ، واثقة من قدراتها وإمكاناتها، هدفها النجاح والتفوق" (شلوف فريده ، 2009 ، ص 12) كما تعرف أيضا على أنها: "كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق إرث، فتصبح مسؤولة عليها ماليا، إداريا واجتماعيا، كما تساهم في تسييرها الجاري" (كواش خالد ، بن قمجة زهرة ، 2015 ، ص 30) أي أن المرأة المقاتلة هي تلك التي تجمع بين خصائص الاستقلالية والمبادرة والقدرة على اتخاذ القرارات بنفسها ولصالح نشاطها الخاص.

ونظرا لخصوصية هذا الموضوع فطرحه على المستوى النظري أيضا حديث بدليل قلة الدراسات المتخصصة ومحاولة إسقاط ما جاءت به الدراسات الموجودة سابقا حول المقاولاتية-والتي تخص الرجل المقاول- على المرأة المقاول، ويتعلق الأمر بوجود مقاربتين، الأولى تعتمد على وجود عدة مستويات للتحليل لفهم المقاولاتية وحسبها المقاولاتية ظاهرة تجمع مستويين مهمين هما المقاول والمنظمة التي يديرها.

المقاربة الثانية تعتمد على دراسة الأبعاد المتعددة المرتبطة بالمقاولاتية كالحوافز، الفرص، الضغوط والتهديدات، الكفاءات والاستعداد، وأظهرت كلتا المقاربتين وخاصة الثانية وجود اختلافات. جوهرية بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بمستوى ودرجة التكوين، الكفاءات والصفات الذاتية، نوعية القطاع والنشاط الممارس (M. BOUSSETTA, 2011,p 06)، والتي تصب جميعها في مصلحة الرجل ما يجعل دور هذا الأخير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يطغى على دور المرأة ومساهمتها..

وتتميز المساواة النسوية عن المساواة الرجالية باعتمادها على نمط التسيير بالمشاركة وتفضيل الهيكل التنظيمي الأفقي مع وضع الأهداف الاجتماعية في قمة أولوياتها ويتعلق الأمر بمحاولة تحسين مستوى المعيشة من خلال خلق فرص العمل إلى جانب تمييز النساء المقاولات بقدرتهن على المحافظة على علاقات مهنية قوية نتيجة أساليهن الناجحة في التفاوض (قريشي يوسف ، سلامي منيرة ، 2010، ص 62) وفي ذات السياق يشير أول تقرير نشر في الولايات المتحدة الأمريكية حول دور المقاولاتية النسوية من طرف Center for women's Research في سنة 2005 أن النساء الأمريكيات أسسن 10,6 مليون مؤسسة أي ما يعادل 47,7 % من المؤسسات التي تم إنشاؤها في تلك الفترة محققة رقم أعمال يقدر بـ 2,5 تريليون دولار مع خلق 19,1 مليون فرصة عمل (Z. ARASTI , 2008 , p 04). وحسب تقرير OCDE سنة 2008 فإن

المقاولات النسوية تمثل في دول متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا وفنلندا حوالي 30 % إلى 40 % من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسط (T. METAICHE , 2016) وهو ما يدل على الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه المرأة المقاولة في تنمية الاقتصاديات الوطنية، وما ينجر عن ذلك من آثار على مختلف الأصعدة.

3- دوافع المرأة لدخول عالم المقاولة: أوضحت دراسة بعنوان "Les français et la création d'entreprise" نشرت في تقرير Baromètre لسنة 2009 أن 34 % من الرجال الذين خضعوا للاستجواب أظهروا رغبة في إنشاء مؤسسات و 17 % منهم لهم إرادة فعلية لتجسيد ذلك، (GENEVIERE . BEL , 2009, p 43) في المقابل 27 % من النساء لهم رغبة في إنشاء مؤسسات و 11 % منهن يقدمن على تحقيق ذلك في أقرب الأجل، وهي نسب تحسنت مقارنة بالإحصائيات التي نشرها ذات التقرير حول نفس الموضوع سنة 2007، والتي أظهرت نسبة 15 % من النساء راغبات في إنشاء مؤسسات و 6 % منهن يحققن ذلك في وقت قريب.

وعليه فإن الدوافع التي تدعو النساء إلى الدخول إلى عالم المقاولة مقارنة بالرجال تتمثل في:

- حاجة المرأة إلى الإقرار بقدرتها على تحقيق نتائج إيجابية قد تشكل نقطة تحول في مجتمعيها بشكل يضاهي قدرة الرجل على فعل ذلك؛

- الرغبة في الاستقلالية؛

- البحث عن امتلاك القوة والسلطة والقدرة على صنع واتخاذ القرار؛

- التصميم المستمر على تحقيق التقدم وإثبات قدرتها على الإبداع والمبادرة؛

- الرغبة في تفعيل مساهمتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال المساهمة في خلق فرص عمل تؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية، وتجاوز مرحلة سد وتغطية بعض الحاجيات من خلال عملها غير الرسمي المنزلي؛

- الرغبة في تحقيق مركز اجتماعي مرموق يتناسب مع التطور التعليمي والمهني للمرأة.

- فالمرأة التي اكتسبت ثقة كبيرة بالنفس خصوصا التي شهدت فيها اهتماما كبيرا وإدراكا بدورها في تقديم قيمة مضافة للمجتمعات لا تقل أهمية عن الإضافة التي يقدمها الرجل.

4- الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. للمقاولة النسوية: يهدف إنشاء المقاولة إلى تحقيق عدة أهداف اقتصادية يمتد أثرها إلى الحياة الاجتماعية، ونذكر منها:

- المساهمة في ترقية المرأة باعتبار المقاولة من أهم السبل التي يمكن للمرأة من خلالها إظهار إمكانياتها في مجال الأعمال والريادة وفتح آفاق مهنية تتعدى بساطة الأعمال المنزلية وهو ما يدعم دورها في الاقتصاد الوطني.

- المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال خلق فرص عمل وتقليل البطالة. مما يؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الفردي؛

- المحافظة على استمرارية المنافسة في الأسواق وكسر النمط الاحتكاري الذي تمارسه المؤسسات الكبيرة بفضل الإبداع والابتكار الذي تظهر به منتجات المقاولة؛

- المساهمة في نمو الاقتصاد إذ أصبحت المقاولة تلعب دورا هاما في تقدم الاقتصاديات وتحقيق نسب نمو مهمة بسبب مرونتها وقابليتها على الاستجابة للتغيرات السريعة في الاقتصاد والتي قد لا تستطيع المؤسسات الكبيرة مجاراتها؛

- المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع من خلال انتشارها الجغرافي الذي يتيح لها ولوج عدة مجالات وأنشطة؛

- الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن والتي تعد المقاولات فرصا متعددة للأفراد للحصول على فرص عمل دون الحاجة إلى التنقل إلى المدن أين تتواجد المؤسسات الكبيرة التي يصعب التوظيف بها، ولهذا تعتبر المقاولات عنصرا تثبيتا للسكان بحكم قدرتها على التواجد في بيئات وأجواء مختلفة

المحور الثاني: التجربة. المقاولاتية للنساء في الجزائر

1- واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر: إن الحديث عن بداية المقاولاتية في الجزائر يرتبط بشكل أساسي بمجموعة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الجزائر بعد التخلي عن النموذج الاشتراكي للتسيير القائم على القطاع العام ومركزية القرارات، هذه الإصلاحات التي عملت على تخفيض هذه المركزية وفتح المجال أمام المبادرة الفردية والاستثمار

الخاص ضمن مناخ أكثر ملاءمة تسهر على تكييفه مجموعة من الهياكل والهيئات المتخصصة في مجال الاستثمار.

وفي ذات السياق فقد تجاوزت حدود الاستثمار الخاص أو المقاوالتية حدود المجتمع الرجالي لتطال المجتمع النسوي في ظل تحسن مختلف مستويات واقعها من صحة وتعليم وتشغيل بما يتماشى والمواثيق الدولية في هذا المجال، وهو ما عبر عنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه: "يجب أن تتخذ كل الإجراءات التي تضمن للنساء الحقوق التي يتمتع بها الرجال في كل المجالات والميادين الاقتصادية والاجتماعية مع إثبات حق اختيار المهنة وحق الترقية العادلة" (شلوف فريدة ، 2009 ، ص 61). والخطاب السياسي الجزائري لم يخرج عن ذات السياق حول ضرورة تحري المساواة بين الرجل والمرأة في مختلف ميادين الحياة.

1-1- إحصائيات عن المرأة في الجزائر: إن دخول المرأة الجزائرية عالم الشغل والأعمال مرتبط بدرجة كبيرة بالمستوى التعليمي الذي بلغته دون أن ننسى تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية، وفيما يلي بعض الإحصائيات التي تظهر الموقع الذي تحتله داخل المجتمع والذي يؤثر بشكل مباشر على دورها الاقتصادي والاجتماعي.

جدول رقم 01: نسبة النشاط الاقتصادي حسب الجنس:

السنة	09/2011	09/2012	09/2013	09/2014	09/2015
العدد	10 000 661	11 000 423	11 000 964	-	11 000 932
النسبة	40,0 %	42,0%	43,2%	40,7%	41,8%
الذكور	65,3%	67,8%	69,5%	66,2%	66,8%
الإناث	14,2%	15,8%	16,6%	14,9%	16,4%

Source : <http://www.ons.dz>

تمثل نسبة النشاط الاقتصادي نسبة السكان البالغين أكثر من 15 سنة من بين كل فئات المجتمع ومن خلال الجدول يبدو جليا أن هذه النسبة تقل عند الإناث مقارنة بنظيرتها لدى الذكور، ويعزى ذلك إلى العديد من الأسباب منها التعليم المتاح لكلا الجنسين بشكل متباين كما أظهرته دراسة إحصائية للديوان الوطني للإحصائيات. بعنوان الحوصلة الإحصائية 1962-2011

في الفصل المتعلق بالتعليم، إذ تبين أن نسبة التعليم المسجلة لدى الإناث منخفضة خاصة في الطور التعليمي الثانوي لا تتجاوز 40 % لتحسن هذه النسبة تدريجيا خاصة في العشرية الأخيرة لتقارب 50 %. ويعود اهتمامنا بمسألة التعليم على اعتبار أهميته لدخول عالم الشغل وهو ما يؤثر على بقية الإحصائيات الأخرى المتعلقة بعالم الشغل ومحل المرأة فيه والموضحة في الجداول اللاحقة.

جدول رقم 02: عدد النساء المشتغلات

السنة	09/2011	09/2012	09/2013	09/2014	09/2015
العدد الإجمالي للمشتغلين	9 000 599	10 000 170	10 000 788	10 000 239	10 000 594
عدد النساء المشتغلات	1 000 561	1 000 778	1 000 904	1 000 722	1 000 934

Source : Source : <http://www.ons.dz>

أما هذا الجدول فيظهر عدد النساء العاملات مقارنة بالعدد الإجمالي والتي لا تتجاوز خلال سنوات الدراسة نسبة 18 % وهي نسبة ضئيلة تعبر عن مساهمة محدودة للمرأة في عالم الشغل، تعززها نسبة البطالة الموضحة في الجدول الموالي والتي تكاد تبلغ الضعف عند الإناث مقارنة بالذكور.

جدول رقم 03: نسبة البطالة حسب الجنس

السنة	09/2011	09/2012	09/2013	09/2014	09/2015
نسبة البطالة	10,0 %	11,0%	9,8%	10,6%	11,2%
الذكور	8,4%	9,6%	8,3%	9,2%	9,9%
الإناث	17,2%	17,0%	16,3%	17,1%	16,6%

Source : <http://www.ons.dz>

أما نسبة العمالة والتي تعبر عن نسبة المشتغلين إلى الناشطين اقتصاديا فهي منخفضة نسبيا بسبب انخفاضها لدى الإناث مقارنة بالذكور، وقد يعزى ذلك إلى أسباب اجتماعية وثقافية تحد من خروج المرأة إلى عالم الشغل على الرغم من كل الاهتمام الذي منحتة الدولة لهذه الفئة.

جدول رقم 04: نسبة العمالة حسب الجنس

السنة	09/2011	09/2012	09/2013	09/2014	09/2015
نسبة العمالة	36,0 %	37,4%	39,0%	36,4%	37,1%
الذكور	59,8%	61,3%	63,7%	60,1%	–
الإناث	11,8%	13,1%	13,9%	12,3%	13,6%

Source : <http://www.ons.dz>

وتتحسن النسب المتعلقة بالنساء نسبيا بالوصول إلى نسبة اليد العاملة في القطاع الخاص مقارنة بالنسب السابقة، مع أن هذه النسبة لم تبلغ 40 % ما يدل على أن القطاع العام أكثر استقطابا لهن مقارنة بالقطاع الخاص لعدة أسباب منها قلة مواردها المالية التي لا تمكنها من خلق أنشطة خاصة بها إلى جانب المخاطرة التي تحيط بهذا القطاع من جهة أخرى.

جدول رقم 05: نسبة اليد العاملة حسب الجنس في القطاع الخاص

السنة	09/2011	09/2012	09/2013	09/2014	09/2015
النسبة	60,0 %	57,2%	58,8 %	60,0 %	58,0 %
الذكور	63,8 %	61,7 %	61,2 %	62,8 %	64,1%
الإناث	40,1 %	38,8 %	38,8 %	37,2 %	35,9 %

Source : <http://www.ons.dz>

1-2- إحصائيات عن المقاولات النسوية في الجزائر: تعتبر الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أنشأتها الدولة من بين المؤسسات القائمة على ترقية نشاط المرأة المقاول في الجزائر، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

السجل التجاري CNRS : حسب السجل التجاري تتميز المقاولات النسوية بضعف نسبتها المقدرة بـ 7,6% كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم 06: توزيع التجار حسب الجنس والعمر حتى نهاية 2013:

الفئات العمرية	الذكور.	الإناث	المجموع	النسبة المئوية
18-19	1 234	66	1 300	0,08
20-28	203 897	7 083	210 980	13,78
29-38	508 650	25 709	534 359	34,89
39-48	387 105	31 360	418 465	27,32
49-58	183 185	24 556	207 741	13,57
59-68	83 898	14 575	98 473	6,43
69 فما فوق.	47 850	12 305	60 155	3,93
المجموع	1 850 415	115 654	1 473 531	100
النسبة المئوية.	92,4%	7,6%	100%	-

Source: Centre National du Registre de Commerce (Avril 2014) Les créations d'entreprises en Algérie, statistiques 2013, 55.

تعتبر هذه النسبة ضعيفة جدا مقارنة بعدد المؤسسات المنشأة من قبل الرجال والتي تعود كما ذكرنا سابقا لأسباب اجتماعية وثقافية بالدرجة الأولى، ووفقا لذات المصدر فإن هذه المقاولات

النسوية تركز بشكل أكبر على مستوى الولايات الشمالية بما يتناسب مع الكثافة السكانية وتركز النشاط الاقتصادي وكل التسهيلات الضرورية لتوفر هذه الأنشطة.

2- الهياكل الداعمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وتتمثل في كل من ANSEJ، CNAC و ANGEM...، والتي تعمل جميعها من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقة مؤسسيها سواء كانوا رجالا أو نساء، هؤلاء اللواتي يمثلن نسبة ضئيلة (شلوف فريدة، 2009، ص 62)

2-1- وزارة الصناعة والمناجم: في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت الجزائر في سنة 1991 بإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بهذا النوع من المؤسسات، لتتحول إلى وزارة بموجب المرسوم رقم 94/211 المؤرخ في: 18 جويلية 1994، لتوسيع صلاحيات هذه الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 00/190 المؤرخ في: 11 جويلية 2000، ثم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010 تم إنشاء وزارة الصناعة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، لتدعم وترافق إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 12 سبتمبر 2013 أصبحت تحت اسم وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار، فوزارة الصناعة والمناجم بموجب التعديل الحكومي الأخير 05 ماي 2014، حيث تشمل هذه الوزارة العديد من المديريات العامة من أهمها المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-2- الصندوق الوطني لتأمين على البطالة (CNAC): أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 94/188 المؤرخ في: جويلية 1994، أوكلت له مهمة دعم العمال الذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة الهيكلة الاقتصادية في تلك الفترة، والذين تتراوح أعمارهم بين: 35-50 سنة، كما أوكلت لها تدعيم الشباب البطال لخلق نشاط خاص.

وقد ساهم هذا الصندوق إلى غاية السداسي الأول من سنة 2013 في تمويل 84164 مشروع بحجم استثمارات تقدر بحوالي 234 مليار دينار، وتشغيل 163023

2-3- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 96/234 المؤرخ في: 02 جويلية 1996، أوكلت لها مهمة تدعيم الشباب البطال لخلق نشاط خاص.

وقد ساهمت هذه الوكالة إلى غاية السداسي الأول من سنة 2013 في تمويل 270288 مشروع بحجم استثمارات تقدر بحوالي : 768 مليار دينار، وتشغيل 660935.

2-4- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI): أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 01/03 المؤرخ في: 20 أوت 2001 والمتعلق بتنمية الاستثمار، تعمل على تسهيل القيام بإجراءات التأسيسية للمؤسسات المتوسطة بواسطة خدمات الشباك الوحيد، وترقية الاستثمار وتطويرها ومتابعتها.

ساهمت هذه الوكالة في السداسي الأول من سنة 2013 في: 4768 مشروع مصرح به بحجم استثماري. قدر بحوالي : 752 مليار دينار، وتشغيل 75598 عامل.

2-5- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة (FGAR): هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 02/373 المؤرخ في: 11 نوفمبر 2002، ومن أهم مهامه منح ضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات: إنشاء، تجديد التجهيزات ، توسيع، اخذ مساهمات، كما يقر بأهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.

لقد ساهم هذا الصندوق إلى غاية السداسي الأول من سنة 2013 في: 930 مشروع شغلت: 40265 عامل، بإجمالي ضمانات تقدر بحوالي : 24 مليار دينار.

2-7- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 04/13 المؤرخ في: 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر، هذا الأخير الذي خص الفئات بدون دخل أو تلك التي لها مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة لاقتناء المواد الأولية.

قد ساهمت هذه الوكالة إلى غاية السداسي الأول من سنة 2013 في تمويل 504962 مشروع بحجم استثمارات تقدر بحوالي : 22 مليار دينار، وتشغيل 757443.

2-8- صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME): أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 04/134 المؤرخ في سنة 2004، ساهم الصندوق إلى غاية السداسي الأول من سنة 2013 في: 621 مشروع شغلت: 9556 عامل، بإجمالي ضمانات تقدر بحوالي: 20 مليار دينار.

الخاتمة:

في الأخير يمكننا القول أن المرأة أخذت المبادرة بالدخول في هذا الميدان بكل ما يحمله من صعوبات ومخاطر وذلك كإستراتيجية من أجل تغيير واقعها وواقع الأفراد المقربين منها، فتكون بذلك قد خطت خطوة نحو المخاطرة والتحدي، مستعملة مختلف المعارف النظرية والتقنية التي تملكها من جهة ومخزونها الشخصي المكون من صفاتها وهواياتها وميولاتها وطموحاتها المكتسبة منذ الطفولة من جهة أخرى، وهذا من أجل الرقي الاجتماعي، فتكون بذلك هذه الخطوة في ميدان المقاولة والتي كانت في الإطار الرسمي لا تبرز مستوى المجتمع فقط، بل حتى على مستوى الهيئات الرسمية، خطوة من أجل تحسين الأوضاع. إن المرأة بدخولها عالم المقاولة قد أخذت دورا جديدا في المجتمع من جهة وفي الاقتصاد من جهة أخرى .

المراجع:

- 1- دباح نادية (2012) ، دراسة واقع المقاولة في الجزائر وأفاقها (2000-2009)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.3،
- 2- بن الطاهر.حسين، خذري توفيق (2013)، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائرية- المسارات والمحددات، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي،
- 3- قريشي يوسف، سلامي منيرة (2010)، التوجه المقاوالاتي للمرأة في الجزائر، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 08 جامعة قاصدي مرباح- ورقلة ،
- 4- شلوف فريدة (2009)، المرأة المقاولة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة،

- 5- كواش خالد، بن قمجة زهرة (2015)، **المقاولة النسوية في الجزائر: الأهمية الواقع والتحديات (دراسة استطلاعية)**، مجلة المناجير، المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- الجزائر، العدد 02.
- 6-Mohamed BOUSSETTA (2011), **Entrepreneuriat Féminin au Maroc : Environnement et Contribution au Développement Economique et Social, Investment Climate and Business Environment Research Fund, N° 10/11, Dakar,**
- 7-Zahra ARASTI (2008), **L'Entrepreneuriat Féminin En Iran : Les Structures Socioculturelles**, Revue Libanaise de Gestion et d'Economie, Vol 1,
- 8-Tahir METAICHE (2016), **Le profil de l'entrepreneuriat féminin en Algérie : une étude exploratoire**, disponible le sur le site : http://www.aei2013.ch/FR/Documents/35_Metaiche_AEI2013.pdf
- 9-Geneviève BEL (2009), **L'entrepreneuriat au féminin, avis et rapport du Conseil Economique**, Social et Environnemental, France